

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 386 غَنَمِي وَغَنَمَ غَيْرِي . الْوَجْهُ الرَّابِعُ : أَنْ تَذَكَّرَ الْمُؤَدَّةُ مَعَ إِيفَاعِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ عَلَيْهِا . فَالْإِجَارَةُ فِي هَذَا الْوَجْهِ صَحِيحَةٌ وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ الْعَمَلُ وَتَكُونُ وَاقِعَةً عَلَى الْمُؤَدَّةِ وَيَكُونُ الْأَجِيرُ خَاصًّا وَذَلِكَ كَاسْتِئْجَارِ رَجُلٍ لِلنَّجَارَةِ فِي دَارٍ يَوْمًا مُعَيَّنًا ; لِأَنَّه لَمْ يَبَيِّنْ مَقْدَارُ الْعَمَلِ فَإِيفَاعُ الْعَقْدِ عَلَى الْعَمَلِ غَيْرُ جَائِزٍ فَيَقَعُ عَلَى الْمُؤَدَّةِ وَذَكَرَ (النَّجَارَةُ) لِبَيَانِ نَوْعِ الْعَمَلِ فَقَطْ . (الْهَنْدَرِيَّةُ , تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ , الزَّيْلَعِيُّ) . - * * * * (الْمُؤَدَّةُ 423) كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْجِرُ الْأَجِيرِ الْخَاصِّ شَخْصًا وَاحِدًا كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَشْخَاصُ الْمُتَعَدَّةُ الَّذِينَ هُمْ فِي حُكْمِ شَخْصٍ وَاحِدٍ مُسْتَأْجِرِي أَجِيرٍ خَاصٍّ - بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ اسْتَأْجَرَ أَهْلُ قَرْيَةٍ رَاعِيًا عَلَى أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا بِهِمْ بِعَقْدٍ وَاحِدٍ , يَكُونُ الرَّاعِي أَجِيرًا خَاصًّا وَلَكِنْ لَوْ جَوَّزُوا أَنْ يَرْعَى دَوَابَّ غَيْرِهِمْ كَانَ حِينَئِذٍ ذَلِكَ الرَّاعِي أَجِيرًا مُشْتَرَكًا . وَقَدْ عُدَّ الْأَشْخَاصُ الْمُتَعَدَّةُ دُونَ فِي حُكْمِ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ بِالْعَقْدِ الْوَاحِدِ الَّذِي عَقَدُوهُ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ التَّفَارِيعُ الْآتِيَّةُ : - وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلَانِ , أَوْ ثَلَاثَةً رَجُلًا لِرَاعِي غَنَمٍ لَهُمَا أَوْ لَهُمْ خَاصَّةً كَانَ أَجِيرًا خَاصًّا . (الدَّرُّ الْمُخْتَارُ) . وَلَا يُلْزَمُ النَّصُّ عَلَى التَّخْصِصِ لِاعْتِبَارِ الْأَجِيرِ خَاصًّا بَلْ عَدَمُ ذِكْرِ التَّعَمُّيمِ كَافٍ فِي ذَلِكَ وَعَلَى ذَلِكَ فَالْقَصْدُ مِنْ قَوْلِ هَذِهِ الْمُؤَدَّةِ (مَخْصُوصًا) عَدَمُ ذِكْرِ التَّعَمُّيمِ لَيْسَ غَيْرُهُ سَوَاءٌ أَذُكِرَ التَّخْصِصُ أَمْ لَمْ يُذَكَّرْ . أَمَّا إِذَا ذُكِرَ التَّعَمُّيمُ بِأَنْ صَرَّحَ فِي اسْتِئْجَارِ الْأَجِيرِ الْخَاصِّ بِحُكْمِ الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ فَيَكُونُ حِينَئِذٍ أَجِيرًا مُشْتَرَكًا . وَذَلِكَ كَمَا لَوْ أَبَاحَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ , أَوْ الرُّجُلَانِ , أَوْ الثَّلَاثَةُ لِلرَّاعِي رَاعِي غَنَمٍ غَيْرِهِمْ فَإِنَّ الرَّاعِي يَكُونُ أَجِيرًا مُشْتَرَكًا . وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِمْ أَنْ الْأَجِيرَ لَا يَكُونُ خَاصًّا , أَوْ مُشْتَرَكًا بِحَسَبِ

مُسْتَأْجَرِهِ فَكَمَا يَكُونُ الْأَجِيرُ خَاصًّا ، أَوْ مُشْتَرَكًّا إِذَا كَانَ
الْمُسْتَأْجَرُ وَاحِدًا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَأْجَرُ مُتَعَدِّدًا
حَسَبَ عَقْدِ الْإِجَارَةِ وَيُؤْخَذُ أَيْضًا مِنْ التَّعَرُّيفِ الْوَارِدِ هُنَا
أَنَّ لِلْأَجِيرِ الْمُسْتَشْتَرِكِ أَنْ يَعْمَلَ لِغَيْرِ وَاحِدٍ فَالْخَيْطُ ،
مَثَلًا : كَمَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ قَمِيصًا لِزَيْدٍ يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ
غَيْرَهُ لِعَمْرٍ وَوَلِيدٍ وَلِخَالِدٍ وَغَيْرِهِمْ وَلَا يَمْنَعُ التَّزَامُ
الْعَمَلَ لِإِنْسَانٍ أَنْ يَلْتَزِمَ الْعَمَلَ لِسَوَاهُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ
عَلَيْهِ بِالنَّسَبَةِ إِلَى الْأَجِيرِ الْمُسْتَشْتَرِكِ هُوَ الْعَمَلُ ، أَوْ
بِعِبَارَةِ ، أَوْضَحُ أَثَرُهُ وَعَلَى هَذَا ؛ فَلَا تُعَدُّ مَنَافِعُ الْأَجِيرِ
مِلْكًَا لِإِنْسَانٍ مَا . أَمَّا الْأَجِيرُ الْخَاصُّ ؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَلْتَزِمَ
عَمَلًا لِغَيْرِ مُسْتَأْجَرِهِ ، أَوْ مُسْتَأْجَرِيهِ فِي الْمُدَّةِ السَّتِي
اُسْتُؤْجَرَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ لِمُسْتَأْجَرِهِ ،
أَوْ مُسْتَأْجَرِيهِ ؛ فَلَا يُمْكِنُهُ تَمْلِيكُهَا فِي عَيْنِ الْوَقْتِ
لِغَيْرِهِمْ وَيُقَالُ لِلْأَجِيرِ الْخَاصِّ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ وَاحِدٌ (أَجِيرُ
وَاحِدٍ) وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ لِمَنْ اسْتَأْجَرَهُ اثْنَانِ ، أَوْ أَكْثَرُ فَكُلُّ
(أَجِيرٍ وَاحِدٍ) أَجِيرٌ خَاصٌّ وَلَيْسَ كُلُّ أَجِيرٍ خَاصًّا أَجِيرًا وَاحِدًا .
(رَدُّ الْمُحْتَارِ) . وَذَلِكَ خِلَافًا لِمَا جَاءَ فِي الْبَزَّازِيَّةِ . * *
* * * (الْمَادَّةُ 424) : الْأَجِيرُ الْمُسْتَشْتَرِكُ لَا يَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ
إِلَّا بِالْعَمَلِ . أَيْ لَا يَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ إِلَّا بِالْعَمَلِ مَا اسْتُؤْجَرَ
لِعَمَلِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَتَقْتَضِي الْمُسَاوَاةَ